ديونها لصندوق النقد الدولي. وعليه فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة سياسات انكماشية يغلب عليها إدارة الطلب في المدى القصير والمتوسط. ومن زاوية المشروطية وخاصة بعد عدم مقدرة المكسيك على سداد ديونها في عام 1982 أصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من أي جهة أخرى إلا بعد الرجوع إلى الصندوق وإبرام الاتفاقيات معه والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية.

5. إن سياسات صندوق النقد الدولي تتناسب وتراعي الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الاقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى معالجات خاصة.

16-2 البنك الدولي للتعمير والتنمية

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

إن التسمية الشائعة لهذا البنك هي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ويطلق عليه أيضا (بنك العالم). وقد أنشئ هذا البنك من خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1944 لمنح القروض طويلة الأجل ولكي يكون مكملاً في عملة لصندوق النقد الدولي. وقد دعت الحاجة إلى إنشاء هذا البنك بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية كثيراً من الدمار في الأموال والممتلكات والأرواح في معظم القارة الأوروبية، وهذا يتطلب إعادة البناء والتعمير وتحقيق الاستقرار والسلام في دول العالم. وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهر جليا أن أحد الأسباب التي تؤدي إلى حفظ السلام وتحقيق الاستقرار هو العمل على تخفيف الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة الأمر الذي جعل من تنمية اقتصاديات الدول النامية أحد الأهداف الأساسية التي قامت عليها فكرة إنشاء البنك الدولي للتعمير والتنمية والذي بدأ أعماله في شهر حزيران عام 1946 ومقره في واشنطن.

وعليه نستطيع القول أن البنك يسعى لتحقيق هدفين أساسيين هما:

1. توفير التمويل اللازم لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية من مشاريع إنتاجية وبنى تحتية في دول أوروبا الغربية.

2. المساعدة في تنمية البلدان النامية من خلال تقديم التمويل الاستثماري لهذه البلدان لإقامة المشاريع الإنتاجية. ويعتبر البنك الدولي للتعمير والتنمية مؤسسة مالية دولية من مؤسسات الأمم المتحدة وتشرف على إدارة النظام المالي الدولي وتهتم بسياسات التنمية والاستثمارات والإصلاح الهيكلي في الدول الأعضاء، وكذلك يهتم البنك بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق رأس المال. إن نشاط كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يكملان بعضهما بعضا، حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة التي تتعلق بعمليات التكيف الهيكلي والذي يشترط أن تسبقها مرحلة التثبيت والتي تعتبر من نشاط صندوق النقد الدولي وتتضمن عمليات تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف، وتعتبر هذه العمليات مقدمة تمهيدية لإنجاح عمليات التكييف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل.بلغ عدد الأعضاء في البنك الدولي للتعمير والتنمية عام 1996 حوالي 176 دولة. ولكي تصبح الدولة عضواً في البنك الدولي لا بد أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، كما يتحدد اكتتاب الدول الأعضاء في رأس مال البنك طبقا لحصص هذه الدول في صندوق النقد الدولي. وتقسم حصة كل عضو في البنك الدولي إلى ثلاثة أجزاء تدفع بالشكل التالي:

أ. يدفع العضو 2% من حصته ذهبا أو دولارات أمريكية ويستخدمها البنك في إقراض الدول.

ب. يدفع العضو 18% من حصته بعملته الوطنية ولا تستخدم في الإقراض إلا بموافقة الدولة العضو.

ج. والباقي 80٪ من الحصة غير قابلة للإقراض ولكن البنك يستخدمها لضمان بعض القروض التي تحصل عليها الدول العضو ولضمان التزامات البنك نفسه[1].

(1) دكتور عادل حشيش ورفاقه، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد للنشر عام 98 صفحة 316.

16-2-1 المؤسسات التابعة للبنك الدولي

هناك بعض المؤسسات التي انبثقت عن البنك الدولي للتعمير والتنمية وتعمل في مجال النشاط التمويلي ويطلق عليها سوياً مع البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي) وهي كالتالي:

16-2-1-1 هيئة التنمية الدولية

وتسمى أيضا الوكالة الدولية للتنمية أنشئت عام 1960 بهدف منح الدول الأكثر فقراً قروضاً بشروط أكثر يسراً من شروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتستخدم الدول الفقيرة جداً هذه القروض في تنمية مشاريع البنية الأساسية والطاقة وذلك من أجل تحسين الأداء الاقتصادي. وتستمد هذه الهيئة مواردها المالية من تحويلات صافي أرباح البنك الدولي، والمساهمات التي تقدمها بعض الأعضاء من الدول الغنية، وما يكتتب به أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من عملات قابلة للتحويل كرأس مال.

16-2-1-2 مؤسسة التمويل الدولية:

أنشئت عام 1956 وذلك للقيام بمهمة التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة النامية وخاصة في القطاع الخاص ويشترط أن يكون العضو في مؤسسة التمويل الدولية عضواً في البنك الدولي. وتقدم هذه المؤسسة التمويل للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها على أن تكون هذه المشاريع ذات ربحية خاصة.

16-2-1-3 الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:

بصفة عامة تشجع هذه الوكالة الاستثمار الأجنبي في المجالات الاستثمارية المختلفة وخاصة الاستثمار الخاص، وذلك عن طريق إزالة أو تقليل العوائق غير التجارية التي تعوق الاستثمارات الدولية. وتقدم هذه الوكالة ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر السياسية والاضطرابات والتأمينات.

16-2-2 الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

يشرف على تنظيم وسير الأعمال في البنك الدولي الهيئات التالية:

1. **مجلس المحافظين:** يتكون مجلس المحافظين من مجموعة المحافظين ونوابهم الذين يمثلون بلدانهم الأعضاء في البنك الدولي. ويجتمع المجلس مرة في السنة وذلك

من أجل تسيير شؤون البنك ورسم سياسته. ويجوز للمجلس أن ينيب عنه مجلس المديرين في جزء من شؤونه أو جميعها.

2. **مجلس المديرين:** وهو مجلس تنفيذي يقوم بتنفيذ قرارات مجلس المحافظين ويتكون من(14) عضواً ويقوم مجلس المحافظين بانتخابهم لمدة خمس سنوات على أن يكون بينهم خمسة أعضاء يمثلون أكبر الدول المساهمة في البنك.
3. **هيئة الإدارة:** تتكون هذه الهيئة من مجموعة من الخبراء في الإدارة المصرفية. ويقوم مجلس المديرين بتعيينهم ويشرف عليهم مباشرة محافظ البنك الدولي.

3-2-16 الوظائف التي تقوم بها مجموعة البنك الدولي

تقوم مجموعة البنك الدولي للتنمية والتعمير بالوظائف التالية:

أ. العمل على تسهيل الاستثمار الدولي في المشاريع الإنتاجية، على أن يكون دور مجموعة البنك الدولي مساعداً للسوق المالية وليس بديلا عنها.

ب. تقديم المساعدات المالية للدول الأكثر فقراً والتي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار.

ج. القيام بضمان القروض الممنوحة لعدد من البلدان من قبل البنوك الخاصة.

د. العمل على تنمية القطاع الخاص في الدولة النامية وذلك بتقديم الضمان اللازم للقروض أو الاشتراك في منح القروض بشروط ميسرة سواء كان ذلك من موارد البنك الخاصة أو الإقراض من الغير.

ه. تقديم التمويل طويل الأجل وذلك من أجل إقامة المشاريع وبرامج التنمية وخاصة في الدول النامية.

و. تقوية وإقامة البنى التحتية اللازمة لبرامج التنمية مثل الطرق والسكك الحديدية وغيرها.

ز. تقديم الاستشارات والتوصيات والخبرات لتنظيم عمليات القروض وإدارتها وتنفيذها في الدول الأعضاء. وتطوير أدوات التحليل لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

16-2-4 الموارد المالية للبنك الدولي

توجد ثلاثة مصادر رئيسية للموارد المالية للبنك الدولي وهي كالتالي:

1. يتلقى البنك موارده المالية من رأس المال المكتتب والمدفوع فعلاً. فمثلاً تدفع الدولة العضو جزءاً من حصتها بالدولارات والعملة الوطنية ولكن النسبة الباقية تبقى تحت الطلب عند الحاجة إليها.
2. أما المورد الثاني من موارد البنك الدولي المالية فهو الاقتراض من أسواق المال العالمية عن طريق السندات ويحصل البنك على معظم موارده المالية من هذا المورد.
3. الحصول على الفوائد والعمولات التي تؤمن له دخلاً صافيا من العمليات المختلفة التي يقوم بها البنك.

16-2-5 الحصص والقوة التصويتية

توزع الحصص في رأسمال البنك الدولي بين الدول الأعضاء على نفس الأسس التي وزعت بها في صندوق النقد الدولي. وعليه فإن الدول المتقدمة الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا حصلت على نصيب الأسد من حصص رأسمال البنك أي ما يعادل 43%. أما القوة التصويتية لأي دولة عضو في البنك فإنها ترتبط بحجم حصة هذه الدولة في رأسمال البنك، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تملك 20% من رأسمال البنك وبناء على ذلك فإنها تملك 20% من القوة التصويتية الإجمالية في البنك، وجدير بالذكر أن نفس السياسة المتبعة في صندوق النقد الدولي والمتعلقة بالحصص والقوة التصويتية تتبع في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وعليه فإن الدول الخمس الكبرى السالفة الذكر تستأثر بحوالي 41% من القوة التصويتية الإجمالية في البنك. ولذلك فإن هذه الدول الخمس لها تأثير كبير على توجيه سياسات البنك وقراراته.

16-2-6 شروط الإقراض التي يتعامل بها البنك الدولي

ومن الشروط التي يفرضها البنك الدولي على البلدان المقترضة ما يلي:

1. التأكد من أن الدولة المقترضة لا تستطيع الحصول على هذا القرض من مصدر آخر وبشروط معقولة.

2. إجراء دراسة مسبقة لمعرفة مقدرة الدولة المقترضة على سداد القرض والطلب من حكومة الدولة المعنية ضمان تسديد القرض.
3. يجب أن يكون المشروع الذي تطالب الدولة العضو من البنك بتمويله أكثر المشاريع أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج. وعليه يقوم البنك بدراسة تفصيلية لاقتصاد الدولة الطالبة للقرض وذلك من أجل تحديد المجالات الأكثر أهمية وحيوية.
4. اقتصار دور البنك الدولي عند تمويل المشاريع المنتقاة والمقامة في البلدان المقترضة على متطلبات إقامة المشروع من النقد الأجنبي اللازم لتمويل المواد المستوردة لإقامة المشروع، أي أن البنك الدولي غير ملزم بتمويل الجزء من المشروع الذي يعتمد على العملة المحلية للدولة المقترضة وذلك من خلال استخدام مواد محلية تدخل في إقامة المشروع، وفي هذه الحالة تقوم الدولة المقترضة بتمويل هذا الجزء.
5. أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض في المجال والغرض المحدد له.
6. أن تكون الدولة المقترضة قادرة على استخدام القرض في مشاريع ناجحة، أي لا يوجد فيها ظروف استثنائية تحول دون استثمار القرض الممنوح.

16-2-7 سياسة الإقراض للبنك الدولي

يمكن تلخيص سياسة الإقراض للبنك الدولي في النقاط التالية:

1. يقوم البنك الدولي بمنح قروض متوسطة أو طويلة الأجل والنوع الثاني من القروض هو الأكثر شيوعاً. وتتميز هذه القروض بفترة سماح مدتها خمس سنوات وفترة سداد تتراوح من 10 و20 سنة. وفي الوقت الحالي تمنح بعض هذه القروض إلى الدول النامية حتى يصل معدل دخل الفرد فيها حدا معينا، وبعد ذلك تصبح هذه الدول قادرة على الاقتراض من أسواق رؤوس الأموال العالمية المباشرة.
2. كان البنك الدولي مقيداً في منحة للقروض وذلك بأن تمنح القروض إلى الحكومات أو بضمان من الحكومات. ولكن بعد إنشاء مؤسسة التمويل

الدولية إحدى مجموعات البنك الدولي والتي أصبحت قروضها لا تحتاج الى ضمانات ويمكن أن تتعامل مع القطاع الخاص مباشرة.

3. إن معظم البلدان النامية أعضاء في البنك الدولي، ولكن الدول الصناعية المتقدمة الكبرى تمتلك الجزء الأكبر من رأسمال البنك ومن ثم فإنها تسيطر على قوته التصويتية وعلى اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها. ولذلك نجد أن البنك الدولي خلال الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي ركز على منح القروض للدول الأوروبية لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية. وخلال تلك الفترة لم تحصل البلدان النامية على قروض من البنك الدولي رغم عضويتها فيه. ويلاحظ أن البنك خلال الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي قدم قروضاً للدول النامية التي توجد فيها مصالح اقتصادية أمريكية مثل دول أمريكا اللاتينية ولذلك نجد إن البنك ينتهج سياسة منحازة لصالح الدول التي تمتلك النصيب الأكبر من رأسمال البنك[1].

4. يتبع البنك الدولي سياسة الاهتمام الزائد بمصالح المستثمرين، ويهدف من منح القروض إلى تحقيق الربح واستردادها في موعد الاستحقاق، وعليه فإن البنك لم يعط اهتماماً للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومراعاة احتياجاتها التمويلية.

5. يبدي البنك الدولي استعداده لمنح القروض للدول التي تنتهج سياسة الاقتصاد المفتوح والتي تكثر فيها الاستثمارات الأجنبية.

6. يقدم البنك الدولي القليل من القروض للمشاريع الصناعية والتي تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنى التحتية. والغرض من هذا السلوك إبقاء الدول النامية تدور في فلك النظام الرأسمالي العالمي ولا تستطيع أن تنتهج سياسة اقتصادية مستقلة.

---

(1) الدكتور رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة عام 1978.